

# السياسات

## العنف ضد المرأة: رؤيا مشتركة لحدث التغيير



نشرة دورية

عدد رقم ٢ حزيران ٢٠٠٨

النفسية الناتجة عن العنف ونتائج السلبية على الإنتاج والإستثمار. ومما لا شك فيه إن تأثير العنف أشد خطورة على اقتصاد البلدان الفقيرة.

### اشكال العنف المختلفة:

>> هناك أشكال مختلفة للعنف ضد النساء في العالم فقد أجمعت التقارير الدولية على وجود الإشكال التالية للعنف وهي العنف الجسدي والعنف الجنسي والعنف النفسي وما يرتبط بكل واحد منها. أما ما يضاف إلى تلك الأشكال من عنف اقتصادي واجتماعي فظهرت نتيجة لاختلاف تعريف العنف وكيفية قياسه.

العنف الجسدي: هو استخدام القوة الجسدية من قبل أي شخص من شأنه أن يترك آثارا واضحة ويتسبب في اضرار جسدية. ويعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا وشيوعا مثل الضرب والشد والعض والرفس وإحداث الكسور والحرق وغيرها من الأفعال. ويقع ضمن هذا النوع من العنف الحرمان من الحاجات الأساسية مثل الطعام والماء والنوم والمأوى والذي من شأنه أن يحدث أذى جسدي.

العنف الجنسي: هو الإرغام على الاتصال الجنسي أو التشجيع أو الإجبار على البغاء أو الإرغام على مشاهدة الجنس. ويشمل الاغتصاب والتحرش الجنسي وأية تعليقات جنسية مرفوضة واستخدام أساليب جنسية تخالف قواعد الدين والخلق في الاتصال الجنسي واستخدام القوة والسلطة في ذلك.

العنف النفسي/العاطفي: ارتكاب او الامتناع عن القيام باي سلوك يؤدي إلى حدوث أذى مباشر او غير مباشر يهدد شعور وإحساس المرأة بقيمتها الذاتية وقدرتها على السيطرة على حياتها. مثل التهديد والاهانة والتحقير والشتم والحرمان واستخدام الألفاظ واللوم والتهديد والتشكيك في قدراتها والذي من شأنه أن يؤدي إلى الشعور بالدونية واليأس والاكتئاب بدرجات مختلفة.

العنف الاقتصادي: حرمان المرأة من التصرف

الدكتورة هيفاء ابوغزالة  
الامين العام  
المجلس الوطني لشؤون الأسرة

انشى المجلس الوطني لشؤون الاسرة عام ٢٠٠١ بموجب القانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠١ ، برئاسة حضرة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله . ويهدف المجلس إلى تعزيز مكانة الاسرة الاردنية وتعظيم دورها في المجتمع لتمكينها

>> تهدف هذه النشرة الى تعريف متخذي القرار وصانعي السياسات الصحية والاجتماعية الاقتصادية والمشرعين في الاردن بواقع العنف ضد المرأة واهمية هذه القضية وتأثيرها على المرأة واسرتها والمجتمع. وكذلك التعريف بالمبادرات الوطنية تهدف الى ضمان بيئة امنة من خلال نشر الوعي بثقافة مجتمعية خالية من العنف وتطبيق التشريعات والاجراءات الخاصة بالتعامل مع قضية العنف ضد المرأة سواء على مستوى الافراد اوالمؤسسات.

### العنف وإثرة على الفرد والعائلة والمجتمع

>> إن العنف مشكلة متعددة الوجوه، فهو مشكلة اجتماعية وصحية واقتصادية وثقافية في الوقت نفسه. وهو من أهم مسببات التفكك الأسري الذي غالبا ما تكون نتائجه وخيمة على كافة افراد الاسرة وبخاصة الاطفال. لقد أعلنت منظمة الصحة العالمية العنف كمشكلة صحية نظراً للإصابات الجسدية والعاهات الناتجة عنه. فالعنف مسبب لأضطرابات نفسية، مثل القلق والتوتر وعدم الشعور بالأمان.

ولا تتوقف عواقب العنف على الإصابات الجسدية والآثار النفسية السلبية، فللعنف آثار اقتصادية تتمثل بتكاليف العناية الصحية والنفسية بالمعنف والمعنف والذي تتحملة المؤسسات الصحية والاجتماعية في القطاع العام لعلاج الإصابات الجسدية والاضطرابات



بالموارد الاقتصادية أو المساهمة في اتخاذ القرارات المالية التي تهمها وتؤثر في مستقبلها والتي تجعلها معتمدة كلياً على غيرها. وتشمل الحرمان من التصرف بممتلكاتها أو الإنفاق على حاجاتها الأساسية أو حرمانها من الإرث أو التملك وتعريضها للاستغلال الاقتصادي.

**العنف الاجتماعي:** هو أي فعل أو سلوك يجرم المرأة من حقوقها الاجتماعية مثل التدخل في علاقاتها الاجتماعية وعزلها عن المجتمع وقطع سبل التواصل ضمن إطار العلاقات الاجتماعية المشروعة.

## تجربة الأردن مع العنف الأسري والعنف ضد المرأة :

>> أن الاهتمام بهذه المشكلة ازداد مؤخراً عما كان عليه في السابق مما أعطى الأمر زخماً إضافياً أتاح للعاملين والدارسين مساحة إضافية للخوض في مجال المشكلة ووصفها ومناقشة الحلول المناسبة لها. لقد تميزت التجربة الأردنية كونها تعاملت مع قضية العنف الأسري بشكل عام والعنف ضد المرأة والطفل بشكل خاص على أنها قضية مجتمعية والجميع مسؤول عن إيقاف العنف.

إيجابيات هذه التجربة الفتية:

الاعتراف على المستوى الرسمي بوجود هذه المشكلة، وزيادة وعي المجتمع عموماً لمخاطرها مما أدى إلى تحقيق نوع من الحساسية ضد أشكال العنف الأسري وممارساته.

إنشاء مؤسسات حكومية وغير حكومية جديدة تعمل في هذا المجال وتضاهي جهود عدة مؤسسات للعمل معاً كشركاء، والشعور بأهمية التنسيق وأهمية التشريعات المناسبة وأهمية الاستراتيجية الوطنية الشاملة.

تأسيس المشروع الوطني لحماية الأسرة واعتماد النهج التشاركي في العمل، تأسيس إدارة حماية الأسرة في الأمن العام، وكذلك برنامج حماية الطفل

التابع لمؤسسة نهر الأردن، وإنشاء دار الوفاق الاسري التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ودار الأمان للعلاج والتأهيل الأطفال المساء إليهم، ومركز الملكة رانيا للأسرة والطفل، ورفع كفاءة الأطباء في المركز الوطني للطب الشرعي في مجال التعامل مع حالات العنف من الأطفال والنساء.

تعريف العنف ضد المرأة:

«أي فعل يقع على المرأة وينتج عنه إيذاء جسدي أو جنسي أو نفسي أو أي شكل من أشكال المعاناة مثل التهديد بهذه الأفعال أو الإكراه أو الإكراه أو الحرمان من كافة الحقوق سواء وقعت ضمن إطار العلاقات الأسرية أو الاجتماعية أو المهنية»  
يتضمن هذا التعريف في طياته

العنف الموجة للمرأة والفتاة ضمن إطار العائلة أو خارجة

لا يقتصر العنف على العنف الجسدي والنفسي والجنسي وإنما يشمل أشكال أخرى مثل العنف الاجتماعي، العنف الاقتصادي، العنف السياسي. ينسجم هذا التعريف مع تعريف الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف والتعريف العالمي للمنظمات الدولية والمؤسسات العالمية التي تعنى بحماية المرأة ومنسجماً مع الثقافة العربية والشريعة الإسلامية.

باجماع الخبراء والباحثون  
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة  
أذار ٢٠٠٨

إيجاد أدلة وبروتوكولات ومنهجية محددة للوقاية والحماية من العنف لجميع المؤسسات العاملة مع العنف إضافة إلى سياسات للعمل التشاركي ما بين المؤسسات .

وجود مدخلات منهجية وأدوات وقائية لمرحلة الطفولة المبكرة في وزارة التربية والتعليم.

تدريب القضاة والتدريب على التسجيل بالفيديو واستعماله في المحاكم خصوصاً في قضايا الأطفال المساء إليهم.

إيجاد وإقرار قانون الحماية من العنف الأسري.

أهم القضايا للتعامل مع العنف لتحقيق رؤية متكاملة

١. أهمية التركيز على ترسيخ العمل التشاركي
٢. التركيز على التشريعات/ تطوير أنظمة وتعليمات توضح قانون الحماية
٣. العمل على تكامل الخدمات وضمان توزيعها
٤. العمل على تأهيل الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع حالات العنف .
٥. إعادة صياغة الخطاب الاعلامي حول العنف ضد المرأة وتدريب الكوادر الاعلامية
٦. أهمية البرامج التوعوية الشاملة حول قضايا العنف التشريعية والخدماتية.
٧. بناء قاعدة بيانات وطنية تربط كافة الجهات التي تتعامل مع العنف
٨. ترسيخ البرامج الوطنية للمتابعة والتقييم .

باجماع الخبراء والباحثون  
ورشة عمل المجلس الوطني لشؤون الأسرة  
أذار ٢٠٠٨

## الصعوبات والتحديات :

صعوبات اقتصادية متمثلة في الفقر، والبطالة، وعمالة الأطفال، ونقص المتخصصين في حقول علم النفس الإكلينيكي وعلم الخدمة الاجتماعية والطب النفسي.

صعوبات اجتماعية متمثلة في التنشئة الاجتماعية كالسيطرة الذكورية، وبعض العادات والتقاليد الثقافية والاجتماعية والأعراف السائدة التي تتقبل ثقافة العنف.

صعوبات قانونية وتشريعية، مثل: الثغرات القانونية في بعض القوانين والأنظمة والتعليمات، والنقص التشريعي، وعدم وضع المواصفات والمعايير والبروتوكولات للمؤسسات العاملة مع الأطفال والنساء، والعقوبات غير الرادعة في كثير من الأحيان لمرتكبي العنف ضد المرأة.

صعوبات معلوماتية، مثل: أن الأدبيات ليست

باللغة العربية، وحقوق التأليف وتكاليف عمليات الترجمة والنشر والتي تحتاج إلى أصول ودقة.

صعوبات علمية وبحثية مثل عدم موائمة التخصصات الجامعية في جميع التخصصات للعمل مع الأطفال والنساء والأسر في الحماية والوقاية من العنف بشكل خاص. إضافة إلى عشوائية البحث العلمي وعدم وجود أجندة بحوث وطنية تحدد أولويات البحث في هذا المجال.

صعوبات مؤسسية، مثل: ضعف التنسيق بين المؤسسات، الإزدواجية في العمل، وقلة المؤسسات المتخصصة في المجال، وقلة تدريب وتأهيل العاملين في المؤسسات القائمة والتي تتعامل مع الفئات المستهدفة.

ويمكن تلخيص خصائص المؤسسات والفجوات والتحديات التي تواجه خدمات العنف ضد المرأة في الأردن بما يلي:

ان النسبة الكبرى من المؤسسات هي حكومية خلافاً لتجارب الدول الأخرى حيث يقوم القطاع الأهلي بالدور الأكبر في العمل في هذا المجال.

غالبية المؤسسات العاملة مع العنف ضد المرأة تعمل ضمن فلسفة واضحة وبعضها تعمل عشوائياً ودون فلسفة وسياسة واضحة.

نسبة كبيرة من هذه المؤسسات تقدم طيف واسع من خدمات رعاية وحماية مباشرة مثل الخدمات الصحية والنفسية والقانونية والاجتماعية دون وجود البنية التحتية اللازمة إضافة إلى عدم وجود كوادر متخصصة.

تحتفظ بعض المؤسسات بسجلات لحالات النساء اللواتي تم التعامل معهن سواء على مستوى التوعية أو على مستوى الرعاية المباشرة للنساء المعنفات والبعض الآخر لا يحتفظ بسجلات أو أرقام مما يؤثر على معرفة حجم المشكلة الفعلية ومتابعة تلك الحالات.

هناك تشابه وتشابه في الخدمات المقدمة دون تعاون مؤسسي.

غالبية النشاطات مرتبطة بالتمويل مما يثير قضية ديمومة الخدمات  
عدد المؤسسات المتخصصة في رعاية وحماية السيدات المعنفات محدودة جدا  
على الرغم من تطوير سياسات وطنية للحماية من العنف إلا أن تلك السياسات مازالت تفتقر الى التطبيق على أرض الواقع.

السياسات : نشرة دورية تصدر عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة موجهة لصانعي القرار، وهدفها هو:

توفير المعلومات لصانعي السياسات والجهات ولاقرار الابنية وأولويات البحث العلمي المتعلقة بقضايا الأسرة. ربط القضايا والابحاث العلمية وصنع السياسات ببعضها البعض وطرح الاقتراحات نحو تعزيز نوعية الحياة للأسرة الاردنية وأفرادها.

المجلس الوطني لشؤون الأسرة  
المركز المتعاون مع منظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من العنف الاسري  
ص.ب. ٨٣٠٨٥٨ عمان ١١١٨٣٦الأردن  
هاتف: ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٤٩٠ +  
فاكس: ٩٦٢ ٦ ٤٦٢٣ ٥٩١ +  
موقع الالكتروني: www.ncfa.org.jo

## خلق رؤيا مشتركة لمواجهة العنف ضد المرأة: مقترحات وسياسات

>> ان العنف ضد المرأة مرتبط ارتباطا وثيقا بثقافة المجتمع والفروق على اساس الجندر؛ لذا يجب ان يكون هناك التزام جماعي متعدد القطاعات لمواجهة العنف ضد المرأة كونه مفهوم متعدد العوامل ومتداخل. فمن اجل رؤية متكاملة يجب خلق رؤية مشتركة والتخطيط على هذا الاساس.

مقترحات لتدعيم وتعزيز دور المؤسسات الأردنية في متابعة ومراقبة برامج الحماية والوقاية من العنف. تطوير برامج مراقبة ومؤشرات لمتابعة العنف ووضع خريطه لمراقبة أداء المؤسسات في جميع القطاعات: ولتجاوز التحديات التي تواجه عملية متابعة وتقييم البرامج الوطنية يتطلب العمل على ما يلي:

استخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومات وحشد الدعم يتم تضمينها إجباريا في المؤشرات لكل دولة.

وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

وتتمثل المؤشرات المقترحة للمتابعة على المستويات التالية:  
أولا: المستوى الحكومي:

برامج التشبيك والتنسيق والعمل التشاركي في عمل المؤسسات الوطنية للحد من العنف ضد المرأة.

الموازنات الخاصة التي توضع لدعم المؤسسات الغير حكوميه >NGO لتفعيل مشاركتها في البرامج الوطنية المعنية بالحد من العنف ومعالجته.

خطط تنفيذية تحدد أدوار ومسؤوليات والإطار الزمني للتنفيذ وآليات المراقبة. الموازنات التي تصرف، عدد الموظفين، أدوار المؤسسات الغير حكوميه الموازنات الخاصة التي تضعها الحكومة ضمن موازاناتها لمواجهة العنف ضد المرأة.

آليات المتابعة والتقييم المتعلقة بالأنظمة والسياسات والبرامج الوطنية للحد من العنف.

نظام مالي لتعويض ضحايا العنف من النساء.

ثانيا: مستوى التشريعات:

١. القوانين الخاصه بالأنواع المتعدده للعنف ضد المرأة وتعريف العنف ضد المرأة في تلك القوانين.

٢. وجود قوانين ومواد تتعلق بالتوقيف .

٣. قوانين ومواد وقرارات تتعلق بالحماية من حيث. وجود غرف للحماية.

عقوبات لغير الملتزمين بتطبيق قرارات التوقيف .

وجود دليل لتحديد عقوبات ضد جميع أنواع العنف.

مرجعية قانونية للعنف ضد المرأة (حماية ضحايا

العنف والمشاهدين، الإستماع للشهود باستخدام الكاميرات).

المساعدة القانونية المجانية، محامون مجاناً أو دفع لمحامى القطاع الخاص.

اولويات القضايا ( التوصيات )

١. سجل وطني لرصد وتسجيل الحالات.
٢. ترسيخ العمل التشاركي بين المؤسسات: التناغم في الخدمات والمتابعة والتقييم.
٣. الإعلام والتوعية.
٤. الكوادر البشرية.
٥. التشريعات: تطوير انظمة وتعليمات توضح قانون الحماية من العنف الأسري.

ثالثا: المستوى المؤسسي والتشاركي ( العمل التشاركي) .

تفعيل وتغطية النقص في البروتوكولات والادله الاجرائية للممارسة مختلف المهن المعنية بالتعامل مع ضحايا العنف مع تأكيد الدور المؤسسي في الاستجابة لحالات العنف.

وجود مرجعيات قانونية تؤكد العمل التشاركي بين المؤسسات وتوضح آليات العمل وادوار ومسؤوليات كل مؤسسة ومرجعيتها والتزامتها المجتمعية في الحد من العنف.

وجود روى وطنية واضحة ومحددة وتطبيقية لتفعيل مشاركة المؤسسات غير الحكومية >NGO في تقديم الخدمات وفق منهجية مؤسسية ، وضمان مشاركتها في إعداد وتنظيم وتطبيق وتقييم الأنظمة والسياسات الخاصة في الحد من العنف.

خطط طويلة ومتوسطة المدى لرفع الكفاءة للعاملين في المهن المختلفة المعنية بالعنف ، وآليات تنفيذها الزمنية والمالية وآليات متابعتها وتقييمها.

رابعا: مستوى خدمات الايواء للنساء:

عددها ، توزيعا الجغرافي ومدى توفر غرفه لكل إمرأه. -

خدمات إيواء مجانيه.

مظله قانونيه لعمليها .

خدمات خط ساخن.

مراكز إرشاد، تدخلات طارئه.

برامج علاجيه للجناة.

خامسا: مستوى التدريب والتعليم:

استحداث برامج أكاديمية في مجال الرعاية والحماية من العنف تؤهل الخريجين للعمل في التخصصات الصحية والنفسية والاجتماعية والقانونية والإعلامية.

تضمين مفاهيم العنف ضد المرأة والنوع الإجتاعي والتمييز على مستوى الرعاية الأولية والثانوية في المناهج التعليمية.

برامج التدريب الإلزامي لجميع المهنيين في مجال العنف ضد المرأة ( عدد المتدربين، المدة الزمنية للتدريب، المحتوى التدريبي وخصائص مقدمي التدريب).

برامج تدريب إلزامي للممارسين في مجال العنف ضد المرأة (عدد المتدربين، المدة الزمنية للتدريب، المحتوى التدريبي، عدد مرات التدريب والترخيص لممارسة المهنة).

سادسا : مستوى الإعلام:

وجود خطة إعلامية وطنية لمناهضة العنف ضد المرأة ، وتعزيز حقوقها وادوارها المجتمعية.

أدلة ممارسة للاعلاميين لمناهضة مفاهيم العنف تأخذ في الحسبان العنف ضد المرأة وتدعم الصورة غير النمطية للمرأة.

تضمين مفاهيم مناهضة العنف ضد المرأة والتمييز على أساس الجنس في مناهج كليات الاعلام.

تحليل واقع العنف ضد المرأة في الاعلام والصور النمطية المتداولة فيه، ووقع آليات عملية لتغييرها.

سابعاً: مستوى برامج زيادة الوعي :

حملات توعوية وطنية شمولية وفق منهجية علمية تركز على مفاهيم محدده خلال فترات، ورصد الموارد المالية اللازمة لها ، متابعة وتقييم فاعليتها.

ثامناً: مستوى الإحصاءات وتجميع المعلومات:  
مؤشرات قياس مدى العنف ضد المرأة.  
معلومات عن الخدمات القانونية والإجتماعية والصحية.

القضايا الحساسة في موضوع العنف ضد المرأة من حيث التمييز، الأشخاص المعنيين وعلاقة الأشخاص ببعضهم البعض (علاقة الجناة والضحايا).

إحصاءات عن متابعة الحالة في قضايا الجرائم: عدد الحالات، مدى التبليغ، تسجيل الحالات، عدد حالات الجناة والضحايا، توزيعهم، العقوبات المستحقة.

مدى وصول كافة المواطنين إلى المعلومات فيما يتعلق بالخدمات .

تاسعاً: مستوى التحديات التي تواجه المتابعة والتقييم.

استخدام معايير دولية لتكون الدليل الجيد لجمع المعلومات وحشد الدعم يتم تضمينها في مؤشرات كل دولة.

وجود مؤشرات كمية إضافة إلى المؤشرات النوعية للتقييم مع تطوير مؤشرات لقياس مدى التطور على المستوى التشريعي ومستوى السياسات.

تم إعداد وتحضير هذه النشرة من قبل المجلس الوطني لشؤون الأسرة وبالتعاون مع مشروع القطاع الخاص لصحة المرأة الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية



fractures and burns. This form also includes denial of basic needs, such as food, water, sleep, and shelter, the lack of which causes physical harm.

**Definition of Violence Against Women**

“Any act of gender-based violence that results in physical, sexual or mental harm or suffering to women, such as threats of these actions, coercion, intimidation, or denial of all rights, irrespective of whether such acts are committed within family or in the context of social or professional relations.”

This definition implies:

- Violence against women and young girls within or without the family framework;
- Violence is not limited to physical, mental and sexual violence, but includes other forms, such as social, economic and political violence.

This definition is in harmony with the definition included in the National Framework for Protecting the Family against Violence, as well as the global definition set forth by international organizations and institutions involved in protecting women. It is also in harmony with the Arab culture and Islamic Shari’ah.

By consensus of experts and researchers,  
NCFA Workshop,  
March 2008

- Sexual Violence: Coercion into sexual contact; encouragement of, or intimidation into prostitution; or coercion into viewing sexual acts. It includes rape, sexual harassment, unaccepted sexual remarks, and resort to sexual practices that contravene religious and ethical rules of sexual contact.

*Psychological/Mental/Emotional Violence:*

>>>Any act that may result in direct or indirect harm threatening a woman’s emotions, feeling of self-esteem and ability to control her life. It includes threats, insults, scorn, calling by ill names, deprivation, reproach, and throwing doubts on her capacities, which may lead to various degrees of feelings of lowness, despair and depression.

- Economic Violence: Depriving a woman of the right to dispose of her economic resources or take part in making financial decisions that concern her, impact her future and make her totally dependent on others. Economic violence includes denial of disposition of properties and spending on her basic needs, disinheritance, denial of owning properties, and exposure to economic exploitation.
- Social Violence: Any act or behavior that deprives a woman of her social rights, such as interference in her social relations, isolating her from the society, severing her lawful social contacts.

*Jordan’s Experience with Family Violence and Violence against Women:*

>>>Concern about this problem has been rising lately, adding yet further momentum to the issue. Workers and researchers have been afforded additional space for increased involvement in the problem and for diagnosing and discussing the right and proper solutions for it. The Jordanian experience is singular in

that the issue of Family violence in general and violence against women and children in particular are addressed as a societal issue and that everyone is considered responsible for putting an end to violence.

Positive aspects of this experience:

- At the official level, the existence of the problem has been recognized and public awareness of its perilous consequences has risen. Thus, citizens have become sensitized against all forms and practices of family violence.
- New governmental and non-governmental organizations have been established to work in this area, the efforts of several organizations have been pooled to work as partners, and actors have recognized the importance of coordination, the need for right and proper legislation, and the urgency of a Jordanian comprehensive strategy to eliminate violence.
- The National Project for Family Protection has been launched and the participatory (Multi disciplinary ) approach to addressing problems has been adopted. Furthermore, many institutions have been established, including the Family Protection Department at the Public Security Directorate, the Jordan River Foundation - Child Protection Program, the Family Conciliation House( Dar AL Wefaq ) at the Ministry of Social Development , Dar Al-Aman Therapeutic Center for Abused Children, Queen Rania Center for Family and children and Capacity building for physician at the National Forensic

Medicine center ,in dealing with Women and children Victims.

- Guides, protocols and a specific methodology for the prevention of, and protection against violence have been devised for the benefit of all the institutions involved in combating violence. In addition, policies for participatory action among the different institutions have been to formulated.

Most important issues for dealing with violence to achieve an integrative vision

1. Focusing on participatory (Multidisciplinary) approaches;
2. Developing regulations and ordinance that clarify Family Protection against Violence Law
3. Working on integrating services and guaranteeing distribution;
4. Working on qualifying human cadres to deal with cases of violence;
5. Re-drafting the communication discourse on violence against women and training media personnel;
6. The importance of comprehensive awareness programs addressing the legislative and services aspects of violence;
7. Establishing a national database to connect all the parties dealing with violence;
8. Establishing national monitoring and evaluation programs.

By consensus of experts and researchers,  
NCFA Workshop,  
March 2008

- Methodological inputs and preventive



tools have been created at the Ministry of Education for the early childhood stage.

- Training programs have been organized for judges, while officers have been trained on taping testimonies on videotapes for use in courts, especially in cases involving abused children.
- The Protection Against Violence Law has been passed.

### Difficulties and Challenges:

**Economic Difficulties:** Economic difficulties include poverty, unemployment, child labor. .

**Social Difficulties:** These difficulties include socialization, e.g., male dominance, and some prevalent cultural and social customs, traditions and norms that accept a culture of violence.

**Legal and Legislative Difficulties:** These include the legal gaps in some laws, bylaws and instructions; legislative shortages; lack of specifications, criteria and protocols for institutions involved in children's and women's affairs; punishments, that are in many cases non-deterring for perpetrators of violence against women.

**Information Difficulties:** Information difficulties include lack of literature in the Arabic language and the high costs of intellectual property rights, translation and publishing, which are governed by regulations and require high degrees of precision.

**Scientific and Research Difficulties:** These difficulties include the inadequacy of university specializations for working with children, women and families in need of prevention and protection services. They also include the

haphazardness of scientific research and the absence of a national research agenda that identifies research priorities in this area of combating violence.

**Institutional Difficulties:** Institutional difficulties are represented by insufficient coordination among institutions, duplication of work, insufficient specialized institutions, inadequate training and qualification of workers in existing institutions involved in working with the target categories, and shortages in the number of specialists in clinical psychology, the social service sciences and psychological medicine.

The characteristics of institutions, as well as the gaps and challenges facing violence-against-women services, may be summarized as follows:

- Most of the institutions are governmental, contrary to the situation in other states, where the non-governmental sector plays the larger role in this area.
- The majority of the institutions involved in violence against women work within a clearly-defined philosophy, while others work haphazardly, without relying on any clear philosophy or policy.
- A substantial percentage of these institutions provide a wide spectrum of direct care and protection services e.g., health, psychological, legal and social services — without the existence of the necessary infrastructures or the specialized personnel.
- Some institutions keep records of cases of women, who visit these institutions, irrespective of whether these visits are

made for awareness-raising purposes or for seeking the provision of direct care for abused women. Other institutions do not keep any such records or any figures. This reflects negatively on efforts to identify the actual size of the violence problem and endeavors to follow-up on the cases.

Policy Newsletter is a newsletter published by the National Council for Family Affairs targeting decision makers. Its objective is:

- To provide information to decision-makers and other actors on the urgency and priorities of scientific research in relation to the Jordanian family;
- To link issues, research and decision-making and introduce proposals for enhancing the quality of life for the Jordanian family and its members.

National Council for Family Affairs  
Approved as a WHO Collaborating center for  
Family Violence Prevention  
P.O.Box 830858, Amman 111836 Jordan  
Tel.: +962 6 4623 490  
Fax.: +962 6 4623 591  
Website: www.ncfa.org.jo

- There is a marked similarity and confusion in the provided services, coupled with a discernible lack of institutional cooperation.
- The majority of the activities are linked to funding, which raises the issue of sustainability of services.
- The number of institutions specialized in caring for, and providing protection to abused women is very limited.

- Despite the development of national policies for protection against violence, these policies still lack implementation on the ground.

### Creating a Joint Vision to Combat Violence Against Women: Proposals and Policies

>>> Violence against women is closely related to the society's culture and gender-specific differences. Hence, there should be collective multi-sectoral commitment to combat violence against women as an overlapping, multi-faceted concept.

Proposals to strengthen and enhance the role of Jordanian institutions in monitoring and following up on violence protection and prevention programs

It is necessary to develop monitoring programs and follow-up indicators on violence. It is equally important to lay down a map to monitor the institutions' performance in all sectors.

Overcoming the challenges facing the process of monitoring and evaluating national programs requires the following:

- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;
- Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels. The proposed monitoring indicators are

represented at the following levels:

First: Governmental level:

- Networking, coordination and participatory action in the work of national institutions involved in fighting violence against women;
- Special budgets allocated to support NGOs to activate their engagement in national programs concerned with alleviating and addressing violence;
- Implementation plans to identify the roles, responsibilities and timeframes for implementation, as well as mechanisms for monitoring; budgets, number of employees, the roles of NGOs, special budgets allocated by the Government within its general budget to face violence against women;
- Monitoring and evaluation mechanisms related to national violence-alleviation systems, policies and programs;
- A financial system to compensate female violence victims.

Second: Legislative level:

1. Special laws addressing the various types of, and defining violence against women;
2. The existence of laws and provisions related to detention;
3. Laws, provisions and decisions related to protection in terms of the following:
  - The existence of protection rooms;
  - Punishments for those who are not committed to implementing detention decisions;
  - The existence of a guide to identify punishments for all types of violence;

A legal reference point for violence against women (protecting violence victims and witnesses, listening to witnesses through cameras);

Free legal assistance, free lawyers, or hiring private sector attorneys.

Third: Institutional and Participatory Level:

- Activating and covering the shortage in protocols and procedural guides for practicing the different professions related to dealing with victims of violence, with special focus on the institutional role in responding to cases of violence;
- The existence of legal grounds stressing inter-institutional participatory action and clarifying the work mechanisms, roles and responsibilities of each institution, as well as its societal commitment to alleviating violence;
- The existence of clear, specific and applicable national visions for activating the engagement of NGOs in service delivery in accordance with an institutional methodology and guaranteeing their participation in preparing, organizing, implementing and evaluating violence alleviation systems and policies;
- Long and medium term plans to raise the efficiency of workers in the different occupations concerned with violence, as well as the required time and financial mechanisms for implementation, monitoring and evaluation.

Fourth: Shelter Services for Women:

- Number, geographic distribution, the

extent to which a room is available for every woman;

- Free shelter services;
- Legal umbrella for the shelters;
- Hotline service;
- Guidance centers and emergency interventions;
- Treatment programs for perpetrators.

Priorities of Issues  
(Recommendations)

1. National register to monitor and document cases;
2. Establishing participatory action among institutions: harmonized services, monitoring and evaluation;
3. Information and awareness;
4. Human resources;
5. Legislation: Devising ordinances and instructions to elucidate the Law on Protection Against Family Violence.

Fifth: Training and Education Level:

- Creation of academic programs in the area of violence prevention and protection that qualify graduates to work in the health, psychological, social, legal and communications areas;
- Inclusion in educational curricula of concepts of violence against women, gender and discrimination at the level of primary and secondary care;
- Compulsory training programs for all professionals involved in the area of violence against women (number of

trainees, training duration, characteristics of training providers);

- Compulsory training programs for practitioners in the area of violence against women (number of trainees, training duration, training content, frequency of training sessions, and licensing for practicing the profession).

Sixth: Communication Level:

- The existence of a national communication plan to combat violence against women, enhance their rights and societal roles;
- Practice guides for media personnel on combating the concepts of violence that take into consideration violence against women and support a non- stereotyped image of women;
- Including concepts of violence against women and gender discrimination in the curricula of communication faculties;
- Analyzing the state of violence against women in the media and the stereotyped images reported in the media and devising mechanisms for changing these images.

Seventh: Awareness-Raising Programs:

- Waging comprehensive national awareness campaigns in accordance with a scientific methodology that focuses on specific concepts at certain periods of time, allocating the required financial resources for these campaigns, and monitoring and evaluating their effectiveness.

Eighth: Statistics and Gathering Information:



- Indicators for measuring the extent of violence against women;
  - Information on legal, social and health services;
  - Sensitive issues related to violence against women in terms of discrimination, the persons concerned and the relations among persons in cases of violence (the relation between offenders and victims);
  - Statistics on following up on criminal cases: number of cases, the extent to which the cases are reported; registering cases, numbers and distribution of offenders and victims, and the punishments passed against the perpetrators;
  - The extent to which all citizens have access to information on the services;
- Ninth: Challenges Facing Monitoring and Evaluation:
- Employing international criteria as a workable guide to gathering information and mobilizing support and including these criteria on a compulsory level in the indicators of each and every State;
  - Devising quantitative and qualitative evaluation indicators and developing indicators to measure developments at the legislative and policies levels.

*This document was prepared as part of the "Advocacy and Awareness Raising Project for Violence against Women" "VAW" project, implemented by the National Council for Family Affairs in collaboration with the USAID funded Private Sector Project for Women's Health/ PSP*

2008